



بتاريخ: ١١ ديسمبر ٢٠١٩ العدد: ٦١١ المصدر: إنتربرايز (٨-١٢-٢٠١٩)

توقعات بأن تكون تحويلات المغتربين المصريين خامس أعلى المعدلات في العالم في ٢٠١٩



من المتوقع أن يرسل المغتربون المصريون إلى الوطن خامس أعلى قيمة للتحويلات في العالم بحلول نهاية العام، حسبما تشير بيانات البنك الدولي. فمن المتوقع أن تصل التحويلات إلى البلاد إلى ٢٦,٤ مليار دولار هذا العام، بانخفاض طفيف عن ٢٩ مليار دولار في العام الماضي. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن ترتفع تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى ٥٥١ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بزيادة ٤,٧٪ على أساس سنوي من ٥٢٩ مليار دولار في عام ٢٠١٨، قبل أن ترتفع مرة أخرى في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٥٩٧ مليار دولار.

[رابط الخبر](#)

الرأي

- وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع عدد المصريين المقيمين بالخارج بنسبة ٧,٨٪ في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ١٠,٢ مليون، وذلك مقابل ٩,٤ مليون مصري في عام ٢٠١٧*. وعلى الرغم من هذه الزيادة على مدار عامين، زادت إيرادات الحوالات بنسبة ٦,٥٪ فقط، مما يشير إلى أن الزيادة في عدد المصريين الذين يعيشون في الخارج كانت في الغالب بسبب العمالة منخفضة الدخل.
- شهدت التحويلات إلى مصر نموا مطردا في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ حيث بلغت ذروة بلغت ٢٩ مليار دولار أمريكي. ومن المحتمل أن يكون هذا بسبب تعويم الجنيه المصري في عام ٢٠١٦ والذي أعطى الثقة في نظام الصرف الأجنبي الرسمي، وارتفاع معدلات العائد على الشهادات. ومن المتوقع أن تتخفف التحويلات في مصر في عام ٢٠١٩ بنسبة ٩٪، ويرجع ذلك على الأرجح إلى انخفاض معدلات العائد على الشهادات وتزايد قوة الجنيه المصري. ويمثل هذا جزءا من مشكلة أكبر في مصر، حيث كانت الاستثمارات الوحيدة في العقارات أو شهادات البنوك، وبالتالي فإن المغتربين سيتوقفون عن إرسال الأموال إذا تراجعت المعدلات، وهناك خيارات أخرى محدودة للاستثمار.
- إحدى أكبر عوائق إرسال التحويلات المالية إلى مصر هي التكلفة الهائلة لتحويل الأموال. على سبيل المثال، تُظهر بيانات البنك الدولي أن كل ٥٠٠ دولار يتم إرسالها من الولايات المتحدة** الأمريكية تبلغ تكلفة الإرسال إلى مصر ٦,١٪ بينما تبلغ تكلفة الإرسال إلى كينيا ٥,٨٪ وبالنسبة للهند ١,٧٪. وبالنسبة للمغتربين في دولة الإمارات العربية المتحدة، تبلغ نسبة تكلفة الإرسال إلى مصر ٣,٣٪ مقابل ٢,٣٪ تكلفة الإرسال إلى الهند، على الرغم من وجود علاقات تجارية وسياسية قوية بين مصر والإمارات العربية المتحدة. وبينما يمكن أن تعزى التكلفة العالية للتحويلات إلى مشاكل في بلد المصدر، إلا أننا نرى أن التكاليف أعلى في مصر حتى عندما تكون دولة المصدر ثابتة. لذلك، فإن هذه التكلفة المرتفعة ترجع إلى نقص تطوير النظام المصرفي وخدمات تحويل الأموال داخل مصر.
- من شأن التكلفة المرتفعة لإرسال التحويلات المالية جعل المصريين يقومون بتحويل الأموال بشكل أقل تواترا، أو لا يقومون بذلك على الإطلاق. كما أنها تؤدي إلى لجوء الأشخاص لتحويل الأموال باستخدام وسائل غير رسمية مثل حمل الأوراق النقدية. وكما ذكرنا من قبل، من المرجح أن يكون معظم الزيادة في المصريين الذين يعيشون في الخارج من العمال ذوي الأجور المنخفضة المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإن ارتفاع تكاليف المعاملات سيجعلهم أكثر حساسية للسعر من غيرهم من المغتربين. علاوة على ذلك، مع ارتفاع مبلغ الأموال المحولة، تتخفف تكلفة المعدل عادةً مما يجعلها رسوماً تنازلية تؤثر بشكل أكبر على العمال ذوي الأجور المنخفضة.
- علاوة على ذلك، بسبب السياسات العالمية الحالية التي تكافح غسل الأموال، من المتوقع أن تزداد تكاليف وصعوبة إرسال الحوالات بسبب القيود الجديدة المفروضة على تحويل الأموال. وهناك العديد

من الطرق التي يجب على البنك المركزي والحكومة اتخاذها على الفور للمساعدة في تعويض ارتفاع التكاليف.

- تشجيع البنوك المصرية المحلية على فتح المزيد من الفروع والمكاتب التمثيلية في الخارج لتسهيل تحويل الأموال. يوجد حاليًا بنك مصري واحد فقط له وجود أجنبي كبير على المستوى الدولي.
- العمل على تسريع إدخال خدمات تحويل الأموال السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية والتي لا تزال في مراحلها المبكرة في مصر، وذلك مثل خدمات تحويل الأموال التقليدية مثل Western Union أو تطبيقات جديدة لتحويل الأموال عبر الأجهزة المحمولة مثل Venmo أو WeChat أو Careem PAY.
- تخفيض المعدلات المرتفعة التي يتقاضاها مكتب البريد المصري، وهي الطريقة الوحيدة التي يستخدمها معظم المصريين لتلقي تحويلاتهم. وهذا يجبرهم على قبول المعدلات المرتفعة لأنهم لا يمكنهم اللجوء إلى استخدام طرق بديلة مثل التحويلات المصرفية.
- هناك العديد من الحالات الناجحة التي بدأت فيها الحكومات برنامجها الخاص للمساعدة في خفض أسعار المعاملات للوافدين. فنظام M-Pesa في كينيا يسمح للمهاجرين بإرسال الأموال بسعر ثابت قدره ٦٠ سنتًا فقط. وبدأت حكومتا الولايات المتحدة والمكسيك برنامجًا مشتركًا لبناء نظام أساسي له تكلفة تحويل ثابتة تبلغ ٦٧ سنتًا فقط بغض النظر عن حجم المعاملة. وحقيقة أن حكومة الولايات المتحدة شاركت في تخفيض التكلفة للمهاجرين من المكسيك تدل على أن أسعار المعاملات المنخفضة لا تفيد البلد المصدر فحسب، بل البلد المستقبل أيضًا. لذلك، فإن التنسيق بين حكومات المصدر والولة المستقبلية لتخفيف معوقات التحويلات المالية أمرًا فعالاً.
- يوجد حاليًا اتجاه عالمي تزيد بموجبه التحويلات أكثر من المساعدات الخارجية ومن المتوقع أيضًا أن تتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي،*** وهناك دراسات تُظهر أن التحويلات أكثر فاعلية من الأخيرة في تحسين التنمية الاجتماعية في البلدان المستقبلية. لذلك، عند دراسة تأثير التحويلات على الاقتصاد المصري، يحتاج صانعو السياسات إلى دراسة كيفية استخدام التحويلات لدعم الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية في البلاد، بدلاً من مجرد التدفق إلى الحساب الجاري الذي يعمل على استقرار العملة. ومع زيادة عدد المصريين في الخارج، من الضروري أن تنفذ الحكومة سياسات تقلل من العقبات التي تحول دون تحويل الحوالات المالية لضمان مساهمتها في تنمية البلاد.

<https://www.egypttoday.com/Article/2/71776/CAPMAS-reveals-number-of-Egyptians-abroad-migration-and-marriage-of> *

https://www.ted.com/talks/dilip_ratha_the_hidden_force_in_global_economics_sending_money_home/transcript?share=1d745f4475#t-1007204 **

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/08/record-high-remittances-sent-globally-in-2018> ***



Share



Share



Tweet



Forward

تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعنى بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)
جميع الحقوق محفوظة